حجية أخبار الآحاد
في السمعيات عند الماتريدية
أحاديث "المعراج" أنموذجًا
"دراسة تحليلية نقدية"

Authenticity of One's Hearing News in Maatredian

(Talks "Almaraj" model)

"Critical Analytical Study"

د. عيد عايد مبارك وطين العازمي

مدرس منتدب جامعة الكويت

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم العقيدة والدعوة

D. Eid Ayed Mubarak Wouten Al-Azm

Waaten@hotmail.com

Instructor assigned to Kuwait University

Faculty of Shari'a and Islamic Studies

Doctrine and Advocacy Section

0096555655699

ملخص البحث

هدف البحث إلى بيان حجية خبر الواحد في السمعيات، وتناول حجية أحاديث المعراج عند الماتريدية، وتحديد الآثار المترتبة على عدم الأخذ بخبر الواحد في السمعيات. وتمثلت إشكالية البحث في بيان حجية أخبار الآحاد في السمعيات عند الماتريدية في أحاديث المعراج. واتبع الباحث المنهج التحليلي النقدي من خلال الاعتماد على أدبيات الماتريدية في حديثهم عن خبر الواحد ومدى حجيته عندهم، وبحث أحاديث المعراج عندهم وفق ذلك، وتحليل موضوع البحث تحليلًا موضوعيًّا، وتفنيد أدلتهم للوصول إلى نتائج بحثية تفيد في نطاق الموضوع. وانتهى البحث إلى جملة من النتائج وعدد من التوصيات. كان من أهم النتائج: بطلان قول الماتريدية بعدم أخذهم بأخبار الآحاد في السمعيات؛ لتهافت دعواهم وبطلان استدلالاتهم. كما أن المستقر عند الماتريدية حدوث المعراج خلافًا للمعتزلة وغيرهم من غلاة المتكلمين ممن نفوه جملة. كذلك فإن إنكار حجية خبر الآحاد وإهماله، علمًا وعملًا، يترتب عليه آثار وخيمة؛ أهمها: تشويه رواة السُّنَّة والطعن في نقولهم، وبالتالي إسقاط أدلة الكثير من مسائل الاعتقاد المشهورة بين أفراد الأمة والمجمع عليها. وأوصى البحث بضرورة جمع كل مسائل الاعتقاد التي تثبُت بخبر الآحاد في سِفْر مستقل ونشرها بين عموم الأمة؛ لعظم خطر المنكرين لهذه المسائل، تبعًا لطعنهم في حجية خبر الواحد.

الكلمات المفتاحية: خبر الواحد – السمعيات - الماتريدية - المعراج.

Research Summary:

The research aimed to clarify the validity of the single report in the audio recordings, and to address the validity of the hadiths of the Ascension according to the Maturidis ,and to determine the consequences of not accepting the single report in the audio recordings. The research problem was represented in clarifying the validity of the single reports in the audio recordings according to the Maturidis in the hadiths of the Ascension .The researcher followed the inductive analytical critical approach by relying on the literature of the Maturidis in their discussion of the single report and the extent of its validity according to them and researching the issue of the Ascension according to them and analyzing the research topic objectively and refuting their evidence to reach research results that benefit within the scope of the subject of the topic .The research concluded with a set of results and a number of recommendations ,the most important of which was the invalidity of the Maturidis 'claim that they do not accept the single reports in the audio recordings. The weakness of their claim and the invalidity of their evidence ,and the fact that it is established among the Maturidis that the Ascension occurred ,contrary to the Mu‹tazila and other extremist theologians who denied it completely ,also if the individual report is rejected and not accepted ,it will have dire consequences ,the most important of which is the attack on the narrators of the hadith and the rejection of many established and agreed upon issues of faith .The research recommended the necessity of collecting all issues of faith that are proven by individual reports in an independent book and publishing them among the general nation due to the great danger of those who deny these issues as a result of their attack on the authority of the individual report.

Keywords : The One‹s News - The Audios - The Maturidi - The Ascension.

مقدمة

الحمد لله الذي أَضَاءَ بصنعته النُّور والحَلَك، وسيَّر بقدرته الفُلك والفَلك، خَلَقَ آدمَ فَحَسَدَهُ الشيطان وغبَطه المَلَك، تعالى عن مشير يُشَاوره، وتنزَّه عن نظير يُسَاوره، قَبِلَ من خلقه ما استطاعوا، وأعطاهم مِنْ فضله فَمَا ضاعوا.

أحمده -سبحانه- وهو بالحمد جَدِير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوي القَدْرِ الخطير، وبعد:

فإن ربنا أكرمنا بأعظم ديانة وأكمل تشريع، حيث جاءنا الإسلام بمنهاج رباني يحمل مشعل الهداية للبشرية، فأخرجهم بها من ظلمات الضلالة والكفر إلى نور الهداية واليُسْر؛ قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

وإن العيش بداخل السنة النبوية المشرفة التي هي أساس ديانة الإسلام، سعادة ونقاء وتصالح وبقاء؛ حيث إن ربنا -سبحانه وتعالى- قد أرسل حبيبه بدينه الخاتم ليظهره على الدين كله، فجعله منهج حياة متكامل يصلح لكل زمان ومكان ومجتمعات وأفراد. والتهيؤ لفهم ومدارسة السُّنة يحتاج لعقل ومعاناة وصبر وجَلَد وعِلم، وكل هذا مُنسبغ بسعةٍ في التحصيل، مع عمق في النظرة، مع طول مصاحبة لأهله العارفين العالمين بطرقه وأحواله، فليس الأمر مجرد الاقتصار على حافظة جيدة.

وأصولية السُّنّة عقيدة وفقهًا، وتقسيمها إلى متواتر وآحاد؛ نظمه العلماء، وقدَّرته الأمة بإجماعها على مكانة السُّنَّة؛ ولم يشذَّ عن هذا إلا طوائف من المتكلمين، خاصة في تعاملهم مع سنن الآحاد التي تمثل القدر الأعظم من السُّنَّة النبوية، ويستمد التوفيق فيه التحقق بماهيته وأهليته؛ حيث التعرف على حقائقه متعلق بفقه خفي لكل ما بطن، فكما قال فيه الأكابر: عِلْمُنَا هذا إلهام.

لذا؛ سنحاول تحليل الرؤية العقدية في جانب السمعيات تحديدًا عند الماتريدية في أحاديث الآحاد المختصة بقضية المعراج، وهي من القضايا المهمة؛ لإظهارها حجية خبر الواحد، ومدى الاستفادة منه، وكيفية الاستدلال به عند فرقة مهمة من فرق المسلمين ذات الأثر الضخم في التاريخ العقدي الإسلامي. وسميت هذا البحث:

حجية أخبار الآحاد في السمعيات عند الماتريدية.
(أحاديث المعراج أنموذجًا: دراسة تحليلية نقدية).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية بحث «حجية أخبار الآحاد عند الماتريدية-أحاديث المعراج أنموذجًا» في عدة أمور، من أهمها:

١. أن البحث جاء كاشفًا ومؤكدًا للوجه الشرعي في مسألة عقدية هامة وذات تعلق بالسُّنّة النبوية.

٢. أن البحث حاول الكشف عن الرؤية الحديثية التي اعتنقها الماتريدية تجاه السنة بعامة، وأحاديث الآحاد خاصة.

٣. أن البحث تناول أهمية خبر الآحاد ودوره في التأصيل الاعتقادي.

٤. أن البحث يساهم في رفع الستار عن آراء المدرسة الماتريدية في جانب السمعيات، وتحديدًا في أحاديث المعراج نموذجًا.

أسباب اختيار الموضوع:

اخترت هذا الموضوع لأسباب، من أهمها:

١- البحث يؤصل لجانب عقدي هام، مما يجعل البحث من واجب الوقت على كل باحث.

٢- الحاجة لدراسة وجهات نظر مدرسة عقدية تتبع النهج الإسلامي.

٣- السمعيات من المباحث العقدية الرئيسة التي وجهت لها سهام النقد، فكان السعيُّ لإثبات حقائق تلك القضايا العقدية، وإيراد الحجج، ودَفع الشُّبه حَتْمًا بحثيًّا لازمًا.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

بيان حجية خبر الواحد، والتمثيل لذلك في جانب السمعيات.

محاولة توضيح رؤية المدرسة الماتريدية لخبر الواحد في القديم والحديث.

ربط الجانب النظري بالتطبيقي في البحث من خلال عرض المسألة المبحوثة من مصادرها الأصيلة.

مشكلة البحث:

هذا البحث يجيب على الأسئلة التالية:

١- ما تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحًا، مع تبيين حدوده وضوابطه؟

٢- ما هي الآراء التي تبنتها المدرسة الماتريدية في نظرتها لخبر الواحد في السمعيات؟

٣- ما هي آثار هذه الآراء على رؤية الماتريدية في حادثة المعراج محل البحث؟

حدود البحث:

إن بحث «حجية أخبار الآحاد عند الماتريدية، أحاديث المعراج أنموذجًا: دراسة تحليلية نقدية»، يحدُّ من أربع جهات:

الأولى: يحدُّ بكلمة «خبر الآحاد وحجيته عند الماتريدية، وكنموذج لها أحاديث المعراج»، حيث يظهر المنهج الوصفي؛ حيث إن الوصول للحكم فرع عن تصوره.

الثانية: يحد بكلمة «الماتريدية»، حيث سيتوقف البحث عند آراء هذه الطائفة بالتحليل والنقد.

الثالثة: يحد بكلمة «دراسة»، حيث تخرج سائر الدراسات الاجتماعية والنفسية وغيرها.

الرابعة: يحد بكلمة «نقدية»، حيث لا أقتصر على النقل والتحليل فقط، بل أحاول تفنيد شبههم وإيضاح بُعد تصورهم عن جماهير علماء الأمة.

الدراسات السابقة:

هذه المسألة في حجية خبر الواحد عند الماتريدية مبثوثة في كتبهم الأصولية والاعتقادية بشكل عام، وهو ما استفدت منه كثيرًا في بحثي، ولكن إفراد رأي الماتريدية في السمعيات وأخذ نموذج أحاديث المعراج بالبحث لم أجد مَنْ بَحَثَه أو أَفْرَدَه بدراسة مستقلة، ولكني اكتفيت بالإشارة لأقرب الدراسات الحديثة التي عثرت عليها واستفدت أيضًا منها، وهي:

- جهود المدرسة الماتريدية الكلامية في السمعيات حتى نهاية القرن العاشر الهجري «دراسة تحليلية»، رسالة دكتوراه، للباحث/ عبد الرازق محمد فهد سدر، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان- الأردن، ٢٠٢١م.

- الوسيط في عقائد الإمام الماتريدي، د/ محمد خليل النويهي، ط دار النور المبين، ٢٠١٨م.

- حجية أخبار الآحاد في السمعيات عند السادة الأشاعرة، أحاديث «الصراط» أنموذجًا: «دراسة تحليلية»، رسالة دكتوراه، للباحث/ حنفي بن حصين، الجامعة الأردنية، ٢٠٢٢م (ساعدني

لقرب المدرستين فكريًّا وعقديًّا).

وغيرها من الدراسات، واكتفيت بذلك خشية الإطالة.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي النقدي.

خطة البحث:

يشتمل البحث على: مقدمة، وأربعة مباحث، وثمانية مطالب، وخاتمة، ثم المصادر والفهرس.

المقدمة: وتشتمل على: تمهيد، وأهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومشكلته، وتساؤلاته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وتقسيماته.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث.

المطلب الأول: مفهوم خبر الآحاد.

المطلب الثاني: تعريف السمعيات.

المطلب الثالث: تعريف الماتريدية.

المطلب الرابع: تعريف المعراج.

المبحث الثاني: حجية خبر الآحاد في السمعيات.

المطلب الأول: حجية خبر الآحاد من الكتاب والسُّنَّة.

المطلب الثاني: الردُّ على من أنكر الأخذ بخبر الآحاد في السمعيات.

المبحث الثالث: حجية أحاديث المعراج عند الماتريدية.

المطلب الأول: أحاديث المعراج.

المطلب الثاني: مذهب الماتريدية في أحاديث المعراج.

المبحث الرابع: الآثار المترتبة على عدم الأخذ بخبر الآحاد في السمعيات.

خاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

المبحث الأول
خبر الآحاد (المفهوم والحجية)

من الأهمية بمكان أن نبدأ البحث محددين لمفاهيمه الرئيسة، حتى يُمكن أن نستطرد في البناء البحثي المطلوب وفقًا لهذه الأسس التي تُمثل ركيزة موضوعنا، سواءً في حديثنا عن مفهوم خبر الآحاد، أو تعريفنا لمعنى السمعيات والمراد بها، وتحديدنا لبداية المدرسة الماتريدية وإشارة لكبارها، والختام مع تعريف حادثة المعراج.

وسيكون بيانهم كما يأتي....

المطلب الأول: خبر الآحاد لغة واصطلاحًا

الآحاد لغة: جمع أحد[١]، وخبر الواحد في اللغة: ما يرويه شخص واحد[٢].

الآحاد اصطلاحًا: نبدأ بالتعريف الأصولي للإمام الغزالي[٣]؛ حيث قال: «اعلم أنَّا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حدِّ التواتر المفيد للعلم»[٤].

---

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ، ٤٤٧/٣، ٤٤٨.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ص٥٥.

(٣) هو حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ولد سنة ٤٥٠هـ، له تصانيف كثيرة، منها: إحياء علوم الدين، فضائح الباطنية، توفى عام ٥٠٥هـ بخراسان. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩١/٦.

(٤) المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص١١٦.

بينما حديثيًّا قال الحافظ ابن حجر[١]: «ما لم يجمع شروط التواتر»[٢].

ويشرح الإمام الشوكاني معنى خبر الواحد وحجيته: «وهو خبر لا يفيد بنفسه العلم، سواء كان لا يفيد أصلًا، أو يفيده بالقرائن الخارجة عنه، فلا واسطة بين المتواتر والآحاد، وهذا قول الجمهور. وقال أحمد بن حنبل[٣]: إن خبر الواحد يفيد بنفسه العلم، وحكاه ابن حزم[٤] في كتاب «الإحكام» عن داود الظاهري[٥]، والحسين بن علي الكرابيسي[٦]، والحارث المحاسبي[٧]، قال: وبه نقول. وحكاه ابن خويزمنداد[٨]، عن مالك بن أنس واختاره»[٩].

---

(١) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، عاش بمصر، محدث، إمام حافظ، مؤرخ، أديب، شاعر، له مؤلفات عديدة، منها: الإصابة، وتهذيب التهذيب، والدرر الكامنة، وفتح الباري، توفي عام ٨٥٢هـ. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ٨٧/١.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مصدر سابق، ص٥٥.

(٣) هو شيخ الإسلام، صاحب المذهب المعروف، ولد سنة أربع وستين ومائة هجريًّا، كان أصبر الناس على الوحدة، وحج حجتين أو ثلاثًا ماشيًا، توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين هجريًّا. ا.هـ. سير أعلام النبلاء ١٧٧/١١، تذكرة الحفاظ ٤٣١/١.

(٤) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، عالم الأندلس في عصره، الإمام الأوحد ذو الفنون والمعارف، توفي مشردًا عن بلده من قبل الدولة، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة هجريًّا، من آثاره: المحلى. ا.هـ. سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨، شذرات الذهب ٢٩/٣، الأعلام ٢٥٤/٤.

(٥) هو داود بن علي بن خلف، الإمام البحر، الحافظ العلامة، عالم الوقت، أبو سليمان البغدادي، رئيس أهل الظاهر، ولد سنة مائتين هجريًّا، وتوفي سنة سبعين ومائتين. من آثاره: «الإيضاح»، و«الإفصاح»، و«الأصول» وغيرها كثير. ا.هـ. سير أعلام النبلاء ٩٧/١٣، شذرات الذهب ١٥٨/٢-١٥٩.

(٦) هو الحسين بن علي بن يزيد، الفقيه الشافعي العلامة، أبو علي الكرابيسي: نسبة إلى بيع الكرباس وهي الثياب الغليظة، توفي سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين هجريًّا، وله تصانيف كثيرة في الأصول والفروع. ا.هـ. سير أعلام النبلاء ٨٠/١٢، تهذيب التهذيب ٣٥٩/٢.

(٧) هو الإمام الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، الزاهد العارف شيخ الصوفية، أبو عبد الله، قيل له المحاسبي لأنه كان يحاسب نفسه، توفي سنة ثلاثة وأربعين ومائتين هجريًّا، له كتب كثيرة في الزهد، وأصول الديانة، والرد على المعتزلة. من آثاره: «رسالة المسترشدين». ا.هـ. سير أعلام النبلاء ١١٠/١٢، تهذيب التهذيب ١١٣/١.

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز المالكي، العراقي، فقيه أصولي، من آثاره: كتاب كبير في «الخلاف»، «كتاب في أصول الفقه». توفي سنة تسعين وثلاثمائة. ا.هـ. معجم المؤلفين ٢٨٠/٨.

(٩) إرشاد الفحول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ١٣٣/١، ١٣٤.

المطلب الثاني: مفهوم السمعيات

السمعيات لغة: «السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأُذُن، من الناس وكل ذي أُذُن»(١)، قال الجرجاني: «السمعيات لغةً: ما نُسب إلى السماع»(٢).

والسمعيات اصطلاحًا: «هو ما يتوقف على السمع من الاعتقادات التي لا يستقل العقل بإثباتها؛ كالحشر والنشر وعذاب القبر ونعيمه، ونحو ذلك»(٣).

وتعد السمعيات هي القسم الثالث من أقسام علم الكلام عند المتكلمين، وعدَّها الغزالي رابعة في قواعده، حيث قال: «الركن الرابع في السمعيات، ومداره على عشرة أصول، وهي: إثبات الحشر والنشر، وسؤال منكر ونكير، وعذاب القبر، والميزان، والصراط، وخلق الجنة والنار، وأحكام الإمامة، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم، وشروط الإمامة»(٤).

قال الإمام السفاريني(٥): «اعلم أن المراد بالسمعيات ما كان طريق العلم به السمع الوارد في الكتاب أو السنة والآثار مما ليس للعقل فيه مجال، ويقابله ما يثبت بالعقل وإن وافق النقل، فما كان طريق العلم به العقل يسمى العقليات والنظريات، ولهذا يقال لعلماء هذا الشأن: النظار»(٦).

المطلب الثالث: مفهوم الماتريدية

«تعتبر المدرسة الماتريدية من أكبر المدارس الكلامية المنتسبة لأهل السُّنَّة في الأمور العقدية، والتي تكونت على يد إمامها ومؤسسها الإمام أبي منصور الماتريدي؛ الواضع الرئيس للأصول

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: شهاب الدين أبو عمرو، ط١، الناشر: دار الفكر، لبنان، عام النشر: ٢٠١١م، ص٤٩١.

(٢) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٣م، ص١٢١.

(٣) المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، أبو شريف محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي الحنفي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠١٩م، ص٢٠٩.

(٤) قواعد العقائد، حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المحقق: موسى محمد علي، ط٢، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ١٩٨٥م، ص١٤٦.

(٥) هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، شمس الدين، أبو العون: عالم بالحديث والأصول والأدب، محقق، (١١١٤ - ١١٨٨هـ = ١٧٠٢ - ١٧٧٤م)، ينظر: سلك الدرر ٣١/٤، وثبت ابن عابدين ٦٢.

(٦) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها– دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ٣/٢.

والمذهب الجامع بين العقل والنقل، والمتأثر في بناء مدرسته بالمنهج الجدلي الكلامي للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان.

وتعود نسبة الماتريدية إلى بلدة (ماتريد) أو (ماتريت) محلة من قرى سمرقند، وهي بدولة أوزباكستان الحالية»[١]، وقد وضع الإمام الماتريدي عددًا من الكتب في العقيدة وغيرها، وصل إلينا منها كتابان هما:

١-كتاب التوحيد، وفي عبارته بعض صعوبة وتشتيت جعلت أتباعه من بَعده يؤلفون كتبًا لتسهيل أفكاره، كما فعل البزدوي في أصول الدين، والنسفي في التبصرة، الذي يعد كتابه بمثابة شرح لكتاب التوحيد.

٢-تأويلات أهل السُّنَّة، في تفسير القرآن الكريم، وأسلوبه أيسر وأسهل من كتاب التوحيد.

والمدرسة الماتريدية بشكل عام تثبت الصفات والرؤية والكلام والقدر وخلق الأفعال وسائر السمعيات، ورغم ما قام به الماتريدي فإننا لا نجد اهتمامًا كافيًا به لدى المؤرخين[٢]، فحتى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي قضى غالب عمره في الرد على الأشعرية التي تلتقي مع الماتريدية -في الأعم الأغلب- لا يكاد يذكرهم إلا نادرًا وباسم الحنفية أو فقهاء الحنفية[٣].

أثَّر الإمام الماتريدي تأثيرًا كبيرًا، فقد كان رحمه الله فقيهًا ومفسرًا وإمامًا بارعًا في علم الكلام، وقد أثنى عليه أهل زمانه ولقَّبوه بإمام الهدى، وفيه دلالة على غزارة ووفرة علمه؛ لذا كان متابعوه ومعتنقو مذهبه بعده هم الكثرة الكاثرة من علماء تلك البلاد وما حولها وما وراءها. وقد برز في الماتريدية علماء كبار، من أهمهم[٤]:

---

(١) جهود المدرسة الماتريدية الكلامية في السمعيات حتى نهاية القرن العاشر الهجري: دراسة تحليلية، د. عبد الرازق محمد فهد سدر، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠٢١م، ص٢٥.

(٢) انظر: التبصرة النسفية، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، شرحه وحققه: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر– دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠هـ، (٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠).

(٣) انظر: تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطلُوبغا السودوني الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم– دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (ص٢٧٥)، والفوائد البهية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، وبهامشه: «التعليقات السنية على الفوائد البهية» للمؤلف نفسِه، عُني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين الحلبي أبو فراس النعساني (ت: ١٣٦٢هـ)، طُبِع بمطبعة السعادة (١٨٨)، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، (١٩/٤٩)، والجواهر المضية (٤/٩٨) .

(٤) انظر: الجواهر المضية، محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي المصري (٦٩٦ - ٧٧٥هـ)،

١- الحكيم السمرقندي المكنَّى بأبي القاسم ٣٤٢هـ[١]: أحد تلاميذ الماتريدي، ومن أهم أعلامهم، وهو صاحب كتاب «السواد الأعظم» الذي ذكر فيه (٦٢) خصلة من خصال أهل السنة بحسب ما يراه، وقد استشهد النسفي ببعض آرائه في «تبصرة الأدلة».

٢- أبو اليسر البزدوي ٤٩٣هـ[٢]: صاحب كتاب «أصول الدين».

٣- أبو المعين ميمون المكحولي النسفي ٥٠٨هـ[٣]: أكبر متكلم ماتريدي بعد أبي منصور، وصاحب كتاب «تبصرة الأدلة»، الذي يعد أوسع مرجع للماتريدية في علم الكلام.

٤- نجم الدين عمر النسفي أبو حفص تلميذ أبي المعين ٥٣٧هـ[٤]: من أشهر علماء المدرسة الماتريدية، صاحب متن «العقائد النسفية» الشهير، الذي لقي من القبول والاستحسان لدى الماتريدية ما لم يلقه كتاب آخر.

المطلب الرابع: مفهوم المعراج

المعراج لُغةً: مأخوذ من عرج يعرج عرجانًا، إذا مشى مشية الأعرج بعرض. وعرج البناء تعريجًا أي ميله فتعرج. وتعارج: حَكَى مشية الأعرج. وعرّج عليه: عطف عليه. عرَّج بالمكان: إذا أقام فيه[٥].

وجاء في التنزيل الكريم: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ٣ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ﴾ [الحديد: ٤]، فعرج يعرج في القرآن الكريم: صعد يصعد، والمعارج: هي المصاعد، قيل: معارج الملائكة هي مصاعدها التي تصعد عليها إلى السموات العُلا، وقال قتادة: ذي المعارج معناه: ذي الفواضل والنعم، والمعرج: هو المصعد، الطريق الذي تصعد فيه الملائكة، والمعراج: هو شبه سُلم تعرج عليه الأرواح إذا قبضت، فقيل: ليس هناك شيء أحسن منه، فإذا رآه الروح فلا

وهو أول من صنَّف في طبقات الحنفية، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن- الهند، (٥٢٧/٣)، وتاج التراجم، لابن قطلوبغا، مرجع سابق، (٣٠٨)، الفوائد البهية، للكنوي، مرجع سابق، (٢١٦).

(١) انظر: الجواهر المضية، مرجع سابق، (٦٥٧/٢)

(٢) انظر: المرجع السابق (٣٢٨/١).

(٣) تاج التراجم، مرجع سابق، (١٠٥، ١٥٠٠)، الفوائد البهية، مرجع سابق، (٤٢).

(٤) تاج التراجم، مرجع سابق، (٢١٩)، الفوائد البهية، مرجع سابق، (١٤٩).

(٥) لسان العرب، ابن منظور، مرجع سابق، ٣٢٠/٢-٣٢١.

يتمالك أن يخرج[١].

وقال الإمام ابن حزم موضحًا حقيقة معراج سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «وعَرَجَ به جبريل -صلوات الله تعالى وسلامه عليهما- إلى السموات، فمشى في السموات سماء سماء، ولقى من لقى فيهن من الأنبياء؛ ولقى آدم في سماء الدنيا، ورأى عنده نفوس أهل السعادة عن يمينه، ونفوس أهل الشقاوة عن يساره، ورأى عيسى ويحيى في السماء الثانية، ورأى يوسف في الثالثة، ورأى إدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، ورأى في السادسة موسى، وقيل: إبراهيم، ورأى في السابعة أحدهما، ورأى الجنة وهي جنة المأوى، وسدرة المنتهى في السماء السادسة. وفي تلك الليلة فُرِضَت الصلوات الخمس»[٢].

(١) المرجع السابق، نفسه، ٣٢١/٢.

(٢) جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار المعارف- مصر، الطبعة: ١، ١٩٠٠م، ص٦٨.

المبحث الثاني
حجية خبر الواحد في السمعيات

في هذا المبحث يتم تناول حجية خبر الواحد من الكتاب والسنة، ثم الرد على منكر الأخذ بخبر الواحد في مسائل الاعتقاد، وذلك في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: حجية خبر الآحاد من الكتاب والسنة

تكاد حجية خبر الآحاد أن تكون من ثوابت الإسلام، فقد دلت الدلائل المتكاثرة من الكتاب والسُّنَّة على حتمية إفادة خبر الآحاد للعلم والعمل، ومن ذلك:

- قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

دلالة الآية: تحث الآية أهل الدين على ضرورة التفقه والعلم، وأمر الله -عز وجل- مَنْ نَفَرَ بالتفقه والعلم، كي تصير وظيفتهم الإنذار والتحذير لِمَن لم يخرج للتعلم والفقه، ولفظة الطائفة كما تُطْلَق على الجماعة، تُطْلَق ويراد بها الواحد، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦].

- قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

دلالة الآية: يقول الإمام البخاري[١] في دلالة هذه الآية: «ويسمى الرجل طائفة، فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية»[٢].

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، أمير المؤمنين في الحديث، حافظ، إمام، محدث، مؤرخ، ورع، زاهد، له مؤلفات كثيرة، منها: الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير، والأدب المفرد، ولد عام ١٩٤هـ، توفي سنة ٢٥٦هـ. انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دار المعارف الإسلامية، ١٣٢٦هـ، ٢٧٥/٣.

(٢) صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ لدى دار طوق النجاة- بيروت، كتاب أخبار

- قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

دلالة الآية: فيها أمر الله تعالى القوم بالتبيُّن والحذر من نَقْل الواحد، وهذا يؤكد القول القائل بضرورة اعتماد الثقة وإن كان واحدًا؛ لأن خبره لو كان لا يفيد العلم لأمر بالتثبُّت منه مطلقًا.

يقول ابن القيم(١): «وهذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد؛ أنه لا يحتاج إلى التثبيت، ولو كان خبره لا يفيد العلم لأمر بالتثبت حتى يحصل العلم. ومما يدل عليه أيضًا أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لم يزالوا يقولون: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كذا وفعل كذا، وأمر بكذا ونهى عن كذا، وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة. وفي صحيح البخاري قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في عدة مواضع، وكثير من أحاديث الصحابة يقول فيها أحدهم: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإنما سَمِعه من صحابي غيره، وهذه شهادة من العاقل وجَزْمٌ على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بما نسبه إليه من قول أو فعل، فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم لكان شاهدًا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بغير علم». (٢)

- وفي الحديث: عن ابن مسعود(٣) -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «نَضَّرَ اللهُ امْرءًا سَمِعَ مِنَّا حديثًا فحفظه حتى يبلِّغَه، فرُبَّ مبلَّغٍ أحفظ له مِنْ سَامِعٍ»(٤).

الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، ٤١٦/٢.

(١) هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، برع في علوم متعددة، عارف بمواطن الخلاف، توفي في دمشق سنة ٧١٥هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد، الشهير بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن– الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ٢٢٤/١٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة– مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٥٧٧.

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أحد أئمة الصحابة، هاجر الهجرتين، من السابقين للإسلام، صاحب مدرسة فقهية بالكوفة، شهد بدرًا، أحد العبادلة الأربعة، تولى الإمارة في حمص في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أعلم الناس بالقرآن، توفي سنة ٣٣هـ بالمدينة المنورة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٥٩.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (٢٢١/٧)، (حديث رقم:٤١٥٧)، وهذا الحديث الصحيح بلغ

وما سَبَقَ يؤكد اكتفاء الجيل الأول من الأمة المباركة، وهو جيل الصحابة الأكارم، بخبر الواحد الموثوق فيه بشرطه المعتبر، سواءً أكان ذلك في الاعتقاد أو العمل(١). كما أن مذهب الكثرة الكاثرة من الأمة في مختلف أطوارها -بعد جيل الصحابة الأول من التابعين وتابعيهم من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين- هو اعتماد العمل بخبر الآحاد الصحيح مطلقًا(٢).

وأثبت ذاك القاضي أبو يعلى(٣) بقوله: «وأيضًا فإن الصحابة أجمعت على العمل بخبر الواحد؛ لأنَّا نعلم أن بعضهم كان يَقبل من بعض ولا يُطالبه بالتواتر والاستفاضة، وهذا معلوم من أحوالهم ضرورة»(٤).

ويفصح عن هذا التأصيل ناصر السنة الإمام الشافعي قائلًا: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه، بأنه لم يُعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبَّته؛ جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفتُ من أن ذلك موجودًا على كلهم».(٥)

درجة التواتر، وألَّف فيه عبد المحسن عباد رسالة: (دراسة حديث: «نضر الله امرءًا سمع مقالتي» روايةً ودرايةً).

(١) يُمكن التأكد من ذلك من تبويب الإمام البخاري في صحيحه، حيث جاء في صحيح البخاري، المجلد الثالث، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجارة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصيام والفرائض والأحكام، ص٤١٦-٤٢٠.

(٢) ينظر للاستزادة والاستفادة: المستصفى، للغزالي، مرجع سابق، ١٤٨/١، والأحكام، للآمدي، مرجع سابق، ٤٥/٢، والمحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٥٠٧/٢.

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد البغدادي الحنبلي، ابن الفراء، أفتى ودرس، برع في فنون كثيرة، ولي القضاء، وله عدة مصنفات، منها كتابه مسائل الإيمان، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، المجلد الثاني، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ص١٩٣.

(٤) العدة، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (٣٨٠-٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض- جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٨٦٥/٣.

(٥) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ-٢٠٤هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م، ٤٥٣/١.

المطلب الثاني: الرد على من أنكر الأخذ بخبر الواحد في السمعيات

أَيَّدَ بعض المتكلمين المنتسبين لمذهب القدرية(١)، والمعتزلة كالجبائي(٢)، وكذلك قِسْم من أهل الظاهر إلى عدم حجية خبر الآحاد في الشرع عامة، وإن اختلفوا بين النفي العقلي والعملي أم العملي فقط، وإنما الحق فقط عندهم يتمثل ويبرز في الدليل القطعي المتمثل في الآية أو الحديث النبوي الشريف(٣).

بينما ذهبت المدرسة الماتريدية إلى عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في باب الاعتقاد، واقتصر احتجاجهم على القرآن أو المتواتر من الأحاديث، وأن يكون كلاهما قطعي الدلالة(٤)، «وقالوا: إن أحاديث الآحاد تفيد الظن ولا تفيد العلم اليقيني، وذلك لعروض الشبهة في كونها خبر الرسول، لعدم الأمن من وضع الأحاديث على النبي -صلى الله عليه وسلم»((٥.

والإمام الماتريدي في كتاب (التوحيد)، بعد كلامه عن أقسام الأخبار وحجية المتواتر بظهور صدقه وثبوت عصمته من الكذب، تكلم عن خبر الواحد قائلًا: «وخبر آخر لا يبلغ هذا القدر في إيجاب العلم والشهادة بأنه الحق عن نبي الرحمة، فيجب العمل به والترك بالاجتهاد»(٦).

وتجد أثر ذلك في كتب الأصول الحنفية بأسرها من تغييب حجية خبر الواحد العلمية، مثل نَقْل شمس الأئمة السرخسي الماتريدي في أصوله أن ذلك مذهب فقهاء الأمصار، حيث قال: «قال فقهاء الأمصار رحمهم الله: خبر الواحد العدْل حجةٌ للعمل به في أمر الدين، ولا يثبت به علم اليقين»(٧).

---

(١) القدرية: هم أتباع معبد الجهني، وسموا بذلك لقولهم في القدر، وهم يزعمون أن العبد يخلق فعله، وأن أفعال العباد بقدرة لهم على جهة الاستقلال. انظر: الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ص١١٤.

(٢) هو عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمذاني، شيخ المعتزلة، له تصانيف كثيرة، منها: شرح الأصول الخمسة وغيره، توفي سنة ٤١٥هـ. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١١٣/١١.

(٣) لبعض التفصيل: يُمكن الرجوع للمسألة السادسة في حقيقة خبر الواحد من كتاب الأحكام، للآمدي (٤٥/٢-٥١).

(٤) ينظر لتقريرهم: شرح العقائد النسفية، نجم الدين النسفي، الطبعة: الأولى، إدارة الصديق دابيل، الهند، ص٣٤، والمسامرة شرح المسايرة، الطبعة: الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٦م، ٣١/١، ٣٢.

(٥) الحواشي البهية، مرجع سابق، ٥٩/١.

(٦) التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية– الإسكندرية، ص٩.

(٧) أصول السرخسي، لشمس الأئمة الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٨٣ه)، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ٣٢١/١.

وعلى الطرف الآخر يُجيب العديد من الحفاظ والفقهاء على ذلك؛ منهم:

- شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ينقل مؤكدًا أنه: «وقد شاع فاشيًا عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير نكير، فاقتضى الاتفاق منهم على القبول» (١).

- ويقول الحافظ ابن عبد البر(٢): «وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار –فيما علمت- على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافًا»(٣).

ويأخذ ابن القيم هذا التأصيل ليرد به على نافي الحجِّيَّة، ويؤكد به على حجيته العلمية والعقدية مستطردًا: «إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين، فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يحتج بها في أحدهما دون الآخر؟! وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما يحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه دينًا، بشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته»(٤).

ويظهر جليًّا من العرض المارّ بنا في هذا المبحث ومطلبيه، قوة ونفاذية من قال بحجية خبر الآحاد علمًا وعملًا، عقدًا وفقهًا؛ على من قال بخلاف ذلك من المتكلمين عامة، ومن منظري المدرسة الماتريدية خاصة.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ٢٣٤/١٣.

(٢) أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي المالكي، حافظ المغرب، مؤرخ أديب، ولد سنة ٣٦٨هـ بقرطبة، رحل كثيرًا، تولى القضاء، له مؤلفات كثيرة، توفى بشاطبة سنة ٤٦٣هـ. انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، المجلد الثاني، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، ص٣٦٧.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ، ٢/١.

(٤) مختصر الصواعق، لابن القيم، مرجع سابق، ص٥٩٠.

المبحث الثالث
حجية أحاديث المعراج عند الماتريدية

المطلب الأول: أحاديث المعراج

- حديث مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَ بِهِ: «بَيْنَمَا أَنَا فِي الحَطِيمِ -وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الحِجْرِ- مُضْطَجِعًا إِذْ أَتَانِي آتٍ، فَقَدَّ: قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ -فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مِنْ قَصِّهِ إِلَى شِعْرَتِهِ- فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي، ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ»[1].

- وحديث ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] قَالَ: «هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ أُرِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ»، قَالَ: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِۚ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قَالَ: «هِيَ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ»[2].

- وحديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَ بِهِ: «بَيْنَمَا أَنَا فِي الحَطِيمِ -وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الحِجْرِ -مُضْطَجِعًا إِذْ أَتَانِي آتٍ، فَقَدَّ: قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ- فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مِنْ قَصِّهِ إِلَى شِعْرَتِهِ- فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي، ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيمَانًا، فَغُسِلَ قَلْبِي، ثُمَّ حُشِيَ ثُمَّ أُعِيدَ، ثُمَّ أُتِيتُ بِدَابَّةٍ دُونَ البَغْلِ، وَفَوْقَ الحِمَارِ أَبْيَضَ -فَقَالَ لَهُ الجَارُودُ: هُوَ البُرَاقُ يَا أَبَا حَمْزَةَ؟ قَالَ أَنَسٌ: نَعَمْ- يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ، فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ، فَقَالَ: هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، حديث رقم (٣٨٨٧). ينظر: صحيح البخاري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٥٢/٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، حديث رقم (٣٨٨٨). ينظر: المرجع السابق ٥٤/٥.

فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالِابْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، فَاسْتَفْتَحَ قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا يَحْيَى وَعِيسَى، وَهُمَا ابْنَا الخَالَةِ، قَالَ: هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا، فَسَلَّمْتُ فَرَدَّا، ثُمَّ قَالَا: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا يُوسُفُ، قَالَ: هَذَا يُوسُفُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: أَوَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِلَى إِدْرِيسَ، قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الخَامِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا هَارُونُ، قَالَ: هَذَا هَارُونُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَكَى، قِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لِأَنَّ غُلَامًا بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرُ مِمَّنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي، ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلَامَ، قَالَ: مَرْحَبًا بِالِابْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ رُفِعَتْ إِلَيَّ سِدْرَةُ المُنْتَهَى، فَإِذَا نَبْقُهَا مِثْلُ قِلَالِ هَجَرَ، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الفِيَلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِدْرَةُ المُنْتَهَى، وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا البَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنِّيلُ وَالفُرَاتُ، ثُمَّ رُفِعَ لِي البَيْتُ المَعْمُورُ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ: هِيَ الفِطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأُمَّتُكَ، ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمَا أُمِرْتَ؟ قَالَ: أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ:

إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ المُعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَأُمِرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَأُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمَ أُمِرْتَ؟ قُلْتُ: أُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ المُعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ، وَلَكِنِّي أَرْضَى وَأُسَلِّمُ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ: أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي»(١).

والأحاديث في هذا المعنى متعددة، ولكنها تدور كلها في فلك هذه الأحاديث الثلاثة باختلاف ألفاظ قليلات.

المطلب الثاني: مذهب الماتريدية في أحاديث المعراج

الظاهر من البحث أن رؤية الماتريدية لأخبار الآحاد كرؤية جمهور المتكلمين؛ أن مسائل الاعتقاد تُستمد بشكل رئيس من الكتاب والسُّنَّة المتواترة. ويرى الماتريدية أن أخبار الآحاد لا تتوقف حجيتها على صحتها أو ضعفها، ففي كلتا الحالتين اعتمادها فقط في العمل والفقه لا في العلم والاعتقاد، ويقرر ذلك إمام المذهب علَم الهُدى أبو منصور الماتريدي: «وقد رُوي في بعض الأخبار أنه أُنسي، ولكنها من أخبار الآحاد؛ فلا يجوز قطع الحكم بها، لأن خبر الآحاد يوجب علم العمل، ولا يوجب علم الشهادة»(٢).

وقال القاري الماتريدي: «الآحاد لا تفيد الاعتماد في الاعتقاد»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، حديث رقم (٣٨٨٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى السموات وفرض الصلوات، حديث رقم (١٦٢)، واللفظ لمسلم. ينظر: المرجع السابق ٥٢/٥، وصحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٤٥/١.

(٢) تفسير الماتريدي تأويل أهل السنة، محمد أبو منصور الماتريدي، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، (٥٠٣/١٠).

(٣) منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، علي بن سلطان محمد القاري، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، ط ١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ص١٧١.

ويُفصِّل الإمام أبو بكر السمرقندي الماتريدي حين يقول: «وأما حكم خبر الواحد: قال عامة العلماء: إنه يوجب العمل، دون العلم قطعًا، لكن يوجب علم غالب الرأي وأكثر الظن»(١).

بل إن الإمام الماتريدي تراه يتوقف في إثبات الاعتقاد في أحاديث المعراج بشكل حاسم؛ لكونها عنده أخبار آحاد، ودليله ما جاء في تفسيره؛ حيث قال: «ثم ما روي من الأخبار أنه عُرِج به إلى السماء حتى رأى إخوانه الأنبياء الماضين قبله، وما ذكر فيها، فنحن نقول ما قال الصديق -رضوان اللَّه عليه: «إن كان قال ذلك فأنا أشهد على ذلك»، وإلا نَقُلْ على مقدار ما في الآية: إنه أُسري به إلى بيت المقدس المسجد الأقصى، ولا نزيد عليه؛ لأنه من أخبار الآحاد، فلا تسع الشهادة له»(٢).

وجاء أيضًا في تفسير الإمام الماتريدي في تأويله لسورة النجم: «وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]، قال عامة أهل التأويل: يغشاها فراش من ذهب. وكذا ذكر في خبر مرفوع: «غشاها فَرَاشًا مِنْ ذهب». ولكن لا نفسر ما الذي يغشى السدرة، بل نُبْهم كما أبهم اللَّه تعالى إلا بحديث ثبت عن تواتر، واللَّه أعلم.

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]، أي: ما يغشى من أمر اللَّه تعالى، ويروون خبرًا عن أنس بن مالك -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: قال رسول اللَّه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ-: «لما انتهيت إلى السدرة رأيت ورقها أمثال آذان الفيلة؛ ورأيت نبقها أمثال القلال، فلما غشيها من أمر اللَّه ما غشيها، تحولت ياقوتًا»(٣)؛ إن ثبت هذا الخبر، ففيه دليل أن السدرة شجرة؛ إذ ذكر ورقها، وفيه أن الذي يغشاها أمر اللَّه تعالى. وعن ابن عَبَّاسٍ -رضي اللَّه عنهما: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾: الملائكة، واللَّه أعلم»(٤).

لكن الماتريدية بشكل عام وفي كتبهم المعتمدة يُصرِّحون بشكل حاسم بالاعتقاد في حادثة المعراج، خاصة بعدما تبيَّن بالقرائن تواترها نقلًا وتوافقها عقلًا؛ فمن نقولهم المعتمدة:

---

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، حققه وعلق عليه: د. محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة في جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقًا)، قطر: مطابع الدوحة الحديثة، (٤٤٨/١).

(٢) تفسير الماتريدي تأويل أهل السنة، مرجع سابق، ٤/٧.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (٣١٣/١٩)، (حديث رقم: ١٢٣٠١).

(٤) تفسير الماتريدي تأويل أهل السنة، مرجع سابق، ٤٢٢/٩-٤٢٣.

قال الإمام الغزنوي الماتريدي[١]: «والمعراج حقٌّ، عَرَجَ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العُلا، وأُسْرِيَ به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى؛ ثبت ذلك في كتاب الله تعالى وسنة رسوله الله -صلى الله عليه وسلم- وليس ذلك بمستحيل في قدرة الله تعالى»[٢].

ويبحث المسألة الإمام النسفي الماتريدي: «قالت المعتزلة: المعراج لم يكن؛ لأنه جاءت به أخبار الآحاد، وخبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب الاعتقاد.

وقال أهل السُّنة والجماعة: المعراج كان صحيحًا إلى السماء، لأنه رُوي عن أكثر أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو أبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، ومالك بن صعصعة، وابن عباس، وأم هانئ -رضي الله عنهم- أنهم قالوا: المعراج إلى السماء.

ها هنا شيئان: الإسراء والمعراج، أما الإسراء من مكة إلى بيت المقدس لا ينكره المعتزلة لأنه ورد به النص، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، والإسراء هو السير بالليل، ومن أنكر الإسراء يكفر، وإنما قال ليلًا ليعلم أن المعراج لا يكون إلا ليلة واحدة.

وأما المعراج من الأرض إلى السماء السابعة لا يثبت بدليل قطعي، والدليل على أن المعراج ثابت ما روت أم هانئ -رضي الله عنها- أنها قالت: «قال لها النبي -صلى الله عليه وسلم: «ألا أحدثك بأعجب ما رأيت؟» قالت: بلى يا رسول الله، فقال: «كنت نائمًا وقلبي يقظان، فجاء جبرائيل عليه السلام»» والحديث إلى آخره.

ثم سُئل النبيُّ -عليه السلام: هل رأى ربه ليلة المعراج أم لا؟

قيل: رآه بقلبه وما رآه بعينه؛ لما رُوي عن النبي -عليه السلام- قيل له: هل رأيت ليلة المعراج؟ فقال: «سبحان الله، رأيت بفؤادي وما رأيت بعيني».

وعن عائشة -رضي الله عنها- «أنها سألت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الرؤية فأجاب مثل ذلك. قال الله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، أضاف الرؤية إلى الفؤاد لا

---

(١) أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي الماتريدي: أصولي فقيه، مات في حلب، من كتبه: (الروضة في اختلاف العلماء)، و(المقدمة المختصرة - خ) في الزيتونة ويسمى (المقدمة الغزنوية) في الفقه، و(روضة المتكلمين في أصول الدين)، (ت: ٥٩٣هـ)، نقلًا عن: الأعلام، للزركلي.

(٢) أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي الماتريدي، المحقق: الدكتور عمر وفيق الداعوق، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩- ١٩٩٨م، ص١٣٣-١٣٥.

إلى العين.

والمعتزلة احتجوا لنفي المعراج بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، وقالوا: المعراج كان في الرؤيا؛ لأن العقل لا يقبل ذلك، والعقل حُجة الله على خلقه؛ لأن الله تعالى خلق آدم على صورة كثيفة، ومن طبعه السُّفول والهبوط، وأما العلو فمن طبع الطيور، فلهذا لا يصح المعراج.

والجواب عنه أن نقول: الكافر يرى نفسه في المنام أنه في السماء، وإنما يظهر تخصيص النبي -صلى الله عليه وسلم- إن كان له ذلك في اليقظة.

وأما قوله: «من طبعه السُّفول».

قلت: نعم، ولكن هو لا يصعد بنفسه وإنما عُرِج به، لقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، ولم يقل إنه سرى بنفسه، ألا يُرى أن الحَجَر والمَدَر من طبعه السُّفول، ومع هذا إذا رماه إنسان يصعد الهواء، فالنبي -عليه السلام- إذا كان مَرْكبُه البراق، جبريل سائقه، والله تعالى هاديه، أَوَلا يصعد السماء؟!

وكذلك من اتخذ قوسًا يمكن له أن يرمي به السهم في الهواء، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- إذا كان السُّرى قوسه، ومركبه البراق، وجاز به جبرائيل بإذن الله؛ أَوَلَا يجاوز السموات؟!»[1].

وقال الإمام التفتازاني الماتريدي: «معراج النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى المسجد الأقصى ثابت بالكتاب، وهو في اليقظة وبالجسد بإجماع القرن الثاني، ثم إلى السماء بالخبر المستفيض، ثم إلى الجنة أو إلى العرش أو إلى طرف العالم بخبر الواحد، وما رُوي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: «والله ما فقدت جسد محمد رسول الله»، وعن معاوية أنها كانت رؤيا صالحة، لا يُعارض ما ذكرنا، على أنه لو ادُّعي المعراج بالروح أو في المنام لما نكره الكفار غاية الإنكار.

قد ثبت معراج النبي -صلى الله عليه وسلم- بالكتاب والسُّنة وإجماع الأمة، إلا أن الخلاف في أنه في المنام أو في اليقظة؟ وبالروح فقط أو بالجسد؟ وإلى المسجد الأقصى فقط أو إلى السماء؟ والحق أنه في اليقظة بالجسد إلى المسجد الأقصى بشهادة الكتاب وإجماع القرن الثاني ومَنْ بعدهم، ثم إلى السماء بالأحاديث المشهورة، والمُنْكِر مبتدع، ثم إلى الجنة أو العرش أو طرف العالم على اختلاف الآراء بخبر الواحد، وقد اشتهر أنه نَعَتَ لقريش المسجد الأقصى على ما هو عليه، وأخبرهم بحال غيرهم، وكان على ما أخبر، وبما رأى في السماء من العجائب، وبما شاهد

(١) بحر الكلام، أبو المعين النسفي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، الطبعة: الأولى، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠١٤م، ص١٩٢-١٩٤.

من أحوال الأنبياء على ما هو مذكور في كتب الأحاديث.

لَنَا أنه أمر ممكن أَخْبَرَ به الصادق، ودليل الإمكان إما تماثل الأجسام، فيجوز الخرق على السماء كالأرض، وعروج الإنسان كغيره، وإما عدم دليل الامتناع، وأنه لا يلزم مِنْ فرض وقوعه محال، وأيضًا لو كان دعوى النبي -صلى الله عليه وسلم- المعراج في المنام أو بالروح لَمَا أنكره الكفرة غاية الإنكار، ولم يرتدَّ بعض من أسلم ترددًا منه في صدق النبي -عليه السلام. وتمسُّك المخالف بما روي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: «والله ما فقدت جسد محمد رسول الله»، وعن معاوية أنها كانت رؤيا صالحة، وأنت خبير بأنه -على تقدير صحة روايته- لا يصلح حجة في مقابلة ما ورد من الأحاديث، وأقوال كبار الصحابة، وإجماع القرون اللاحقة»[1].

وخروجًا من هذا الإجمال في النقل من كتب الماتريدية إلى التفصيل، نستطيع أن نحدد المسائل العقدية التي يجب الإيمان بها وفقًا لرؤيتهم الاستدلالية، فبعد أن حدَّد الماتريدية ثبوت المعراج بطريق الآحاد، وبيَّنوا أن مُنكِرَه مبتدعٌ ضالٌّ، حاولت الإفصاح عن باقي العقائد التي تضمنتها أحاديث المعراج ومدى توافق الماتريدية معها؛ فنذكرها كالآتي:

١- فضل النبي -صلى الله عليه وسلم- على سائر النبيين

من مخصصات الأفضلية المحمدية رحلة الإسراء والمعراج، وتأكيد الأفضلية متقرر عند الماتريدية حيث يقولون: "وبعض الأنبياء أفضل، والرسل أفضل منهم، والرسل أفضل من بعض، ونبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- أفضل الأنبياء والرسل -عليهم السلام"((٢.

٢- إثبات صفة الكلام

يثبت الماتريدية لله صفة الكلام، والتي ظهر أثرها في حادثة المعراج من افتراض الله الصلوات الخمس على رسوله -صلى الله عليه وسلم- حيث يقرر الإمام الغزنوي في أصوله: «صانع العالم متكلم؛ لأنه لو لم يكن متكلمًا لكان موصوفًا بضده وهو الخرس -تعالَى اللهُ عن ذلك- وله كلام؛ لأن الأمر والنهي لا يتم إلا بالكلام، وكلامه قديم؛ لأنه لو لم يكن قديمًا لكان الله تعالى في الأزل

(١) شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، تصدير: فضيلة الشيخ صالح موسى شرف، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (٥/٤٨-٤٩).

(٢) أصول الدين، للغزنوي، مرجع سابق، ص١٤٠-١٤١.

مُتغيرًا عن الكلام -تعالى الله عن ذلك- وكلامه غير مخلوق»((١).

٣- رؤية النبي -صلى الله عليه وسلم- لربه

يرى الماتريدية كعامة أهل السُّنَّة تنعيم المؤمنين برؤية رب العالمين؛ حيث يؤكد ذلك الإمام أبو منصور الماتريدي: «القول في رؤية الرب -عز وجل- عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير»(٢).

وأما الرؤية الخاصة بالنبي -صلى الله عليه وسلم- في حادثة المعراج؛ فيُرجِّح الإمام الماتريدي كونها بالقلب لا بالبصر، ويَرُدُّ على من قال بذلك في تفسيره قائلًا: «ومنهم من قال: إنه رأى ربه على العيان بعينه. فهو خلاف ما ثبت من وعد الرؤية في الآخرة بالكتاب والسنة المتواترة، ولأنه لو رأى ربه -تعالى على ما قالوا- لكان لا يحتاج إلى أن يرى آياته الكبرى؛ لأن رؤية الآيات إنما يحتاج إليها عندما يعرف الشيء بالاجتهاد، فأما عند المشاهدة وارتفاع الموانع، لا حاجة تقع إليها، إلا أن يقال برؤية القلب على ما ذكر في الخبر: أنه سئل عن ذلك، فقيل: هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «رأيته مرتين بقلبي». وفي بعض الأخبار قال: «أما بعيني فلا، وأما بفؤادي فقد رأيته مرتين». ويفسرون رؤية القلب بالعلم، ولكن الإشكال عليه ما ذكرنا؛ فإن ثبت الحديث فهو على ما كان وأراد، لا يُفسَّر ذلك».

ثم أكد مُلخِّصًا: «ثم في قوله تعالى: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى)، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى...) إلى آخره... ذكر خصوصية رسولنا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- من بين غيره من الخلائق، منها: رؤية جبريل -عليه السلام- على صورته، ورؤية الرب تعالى بقلبه؛ إن ثبت الحديث عنه، وبلوغه إلى سدرة المنتهى؛ إذ لم يذكر لأحد من رسل اللَّه تعالى أنه بلغ هذا المبلغ سواه»(٣).

٤- الجنة والنار

اتفق الماتريدية مع طوائف أهل السُّنة بأسرهم وبعض المعتزلة والإباضية: أن الجنة والنار حق، وهما مخلوقتان الآن. واستدلالهم ضمَّ آيات القرآن والسنة، ومنها حادثة المعراج وقول الله تعالى فيها: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ

(١) أصول الدين، للغزنوي، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠١.

(٢) التوحيد، الماتريدي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٣) تفسير الماتريدي، مرجع سابق، (٩/٤٢٠-٤٢١).

ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣-١٥].(١)

وبالتالي الزيارة النبوية المحمدية في ليلة المعراج وما ورد فيها من الأحاديث متوافقة عقلًا وشرعًا مع وجود الجنة والنار عند الماتريدية.

٥- عذاب القبر ونعيمه

لا يُنكر الماتريدية سؤال القبر، بل يثبتونه بالحديث، ويؤكدون على تعذيب الضالّ وتنعيم المؤمن؛ حيث قالوا: «عذاب القبر حق؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، ثبت عرض آل فرعون على النار قبل يوم القيامة غدوًّا وعشيًّا، وليس ذلك إلا عذاب القبر.

يقال: رجوع الحياة إلى الميت في القبر كلها أو بعضها بقدر ما يقدر العقل السؤال ويفهم، ويتلذذ بالإكرام إن كان مؤمنًا، ويتألم بالعذاب إن كان كافرًا؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

سؤال منكر ونكير حقٌّ لقوله صلى الله عليه وسلم»(٢).

ينتج مما سبق توافق الماتريدية تقريبًا مع كافة الآيات الباهرات الحادثة ليلة المعراج، ولا ينكرون منها شيئًا ذا بال، وإنما قد يُتفق ويُختلف معهم في بعض التفصيل الدقيق داخل المسائل الفرعية، لكن بالنسبة للأصول والرؤى الكلية؛ فإنها متسقة مع أحاديث الآحاد المروية.

وهنا تتضح الصورة أن حديث الآحاد ليس مرفوضًا بالكلية عند الماتريدية؛ إنما هو دليل معتبر يفيد العمل والتشريع وغلبة الظن، ويرتفع لمرتبة اليقين والعلم إذا احتفت به القرائن؛ كالأحاديث الواردة في المعراج لمَّا احتفت بها قرائن ودلائل أُخَر من آيات قرآنية وإجماع للأمة اعتُبرت وقُدِّمت ورُفعت من مجرد العمل والتشريع إلى العلم والاعتقاد.

وفي النهاية، بقيت ثمرة الخلاف في مسألة خبر الآحاد مع الماتريدية أنهم يعتبرون مُنكِرَ المعراج أو ما ثبت منه بطريق الآحاد مبتدعًا ضالًّا، بينما منكرُ الإسراء كافر مرتدٌّ؛ لأنه ردَّ القرآن والمتواتر.

---

(١) للتفصيل يُراجع: شرح المقاصد، للتفتازاني (١٠٧/٥)، شرح العقائد النسفية، ص٧٠.

(٢) أصول الدين، للغزنوي، مرجع سابق، ص٢١٥-٢١٦.

المبحث الرابع
الآثار المترتبة على عدم الأخذ بخبر الآحاد في السمعيات

اتضح جليًّا قدر خبر الآحاد وأثره القوي في الساحة الشرعية الإسلامية عقيدة وفقهًا، وأن اطِّراحه وإهماله والتشكيك فيه هدم لغالب الشريعة الغراء، وتدمير لِبِنْية السُّنَّة النبوية المطهرة. ومن الممكن أن نُلخص بعض الآثار السلبية للطعن فيه فيما يأتي:

١- أن الطعن في خبر الواحد يستلزم طعنًا في رُواة الأخبار، والذي يبرز منه طعن في الشريعة قطعًا، وبالتالي ذهاب الدين تبعًا.

٢- من التناقض الصريح غير المبرر وغير المقنع عقلًا وشرعًا أن تُفرق بين قبول خبر الآحاد الصحيح في الاعتقاد وفي الشريعة، فإما أن تطرحها جميعًا أو تقبلها جميعًا بغير تفريق.

٣- تمسُّك بعض أهل الكلام بقاعدة فساد حديث الواحد واعتقاد إفادته للظن فقط، جعلهم يردون أخبارًا صحيحة أو حتى يتوقفون فيها، وكان هذا أكبر مدخل لأهل الاعتزال لردِّ الكثير من الأخبار الصحيحة المتواترة؛ كما فعلوا في مسألتَي الشفاعة والرؤية وغيرهما بهذه الحجة. (١)

٤- اللافت أيضًا استخدام سائر فرق البدع العقدية فكرة التخلُّص من خبر الواحد وأنه لا يصلح دليلًا للاعتقاد كأنه يُمثل عقبة لتمرير أفكارهم البدعية الشاذة.

ولكن مما يُذكر فيُشكر ما ختم به أحدُ كبار الماتريدية المتأخرين موقفه تجاه حجية خبر الواحد في الاعتقاد، وهو الشيخ محمد زاهد الكوثري، حيث أوضح أن خبر الواحد المحتفّ بالقرائن مفيد للعلم، وأن الاحتجاج به في مسائل العقيدة صحيح وواجب، وانتقد بشدة المُهوِّنين من قيمة أحاديث الآحاد، والمُقلِّلين من شأنها؛ إذ تعد هذه النزعة -التي شاعت على ألسنة كثير من أبناء العصر الحديث- سُلمًا للتخلص من كتب السُّنَّة بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، فلا معجزة كونية تُفهم من ثناياها، ولا أحكامًا شرعية تُستنبط من نصوصها، ولا يسلك هذا السبيل من سبل الشيطان -في رأيه- إلا من كان صنيعة من صنائع أعداء الإسلام(٢).

---

(١) مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١م، ص١٠٥. انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الطبعة: الأولى، مكتبة وهبة، ص٢٦٩.

(٢) انظر: مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، ص١٣٥.

خاتمة

في ختام البحث نشكر الله –عز وجل– أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، والصلاة والسلام على رسول الله -صلى الله عليه- وعلى آله وصحبه وسلّم، وأختم بعرض أهم نتائج وتوصيات البحث.

أهم النتائج:

١. ضرورة ووجوب وحتمية الأخذ بخبر الآحاد في السمعيات؛ للأدلة الصريحة الواردة في المصادر الشرعية الرئيسة من كتاب وسُنَّة.

١. بطلان قول الماتريدية بعدم أخذهم بأخبار الآحاد في السمعيات؛ لتهافت دعواهم وبطلان استدلالاتهم.

٢. المستقر عند الماتريدية حدوث المعراج خلافًا للمعتزلة وغيرهم من غلاة المتكلمين ممن نفوه جملة.

٣. دفع خبر الآحاد، الكَرّ عليه بالبطلان يترتب عليه آثار وخيمة؛ أهمها: الطعن في رواة الحديث، وردّ كثير من مسائل الاعتقاد الثابتة والمجمع عليها.

أهم التوصيات:

١- تعميق دراسة مسائل العقيدة الواردة في أحاديث الآحاد، وتحريرها بعلم وعدل، والحذر من مسلك ردود الأفعال.

٢- ضرورة جمع كل مسائل الاعتقاد التي تَثْبُت بخبر الآحاد في سِفْر مستقل ونشرها بين عموم الأمة؛ لعظم خطر المنكرين لهذه المسائل، تبعًا لطعنهم في حجية خبر الواحد.

المصادر والمراجع

١- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ.

٢- إرشاد الفحول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق-كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣- الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤- الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥- بحر الكلام، أبو المعين النسفي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، الطبعة: الأولى، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠١٤م.

٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، الطبعة: الأولى، دار المعرفة، بيروت.

٧- تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطلُوبغا السودوني الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم– دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

٨- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المجلد الحادي عشر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- التبصرة النسفية، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، شرحه وحققه: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر– دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠هـ.

١٠- التحرير في أصول الفقه، كمال الدين بن الهمام، الطبعة: الأولى، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٢هـ.

١١- تفسير الماتريدي تأويل أهل السنة، محمد أبو منصور الماتريدي، تحقيق: مجدي باسلوم،

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

١٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

١٣- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الطبعة: الأولى، دار المعارف الإسلامية، ١٣٢٦هـ.

١٤- جامع الرسائل، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء– الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٥- الجواهر المضية، محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي المصري (٦٩٦- ٧٧٥ هـ)، وهو أول من صنف في طبقات الحنفية، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن– الهند، وهي نفس طبعة مير محمد كتب خانة– كراتشي، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ.

١٦- درء التعارض، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد، الشهير بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن– الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، المجلد الثاني، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة.

١٩- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ-٢٠٤هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

٢٠- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، تحقيق: قسم السيرة النبوية والخلفاء الراشدين: بشار عواد معروف،

الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢١- شرح الأصفهانية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد بن رياض الأحمد، الناشر: المكتبة العصرية– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٢- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الطبعة: الأولى، مكتبة وهبة.

٢٣- شرح العقائد النسفية، نجم الدين النسفي، الطبعة: الأولى، إدارة الصديق دابيل، الهند، ص٣٤. المسامرة شرح المسايرة، الطبعة: الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٦م.

٢٤- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوَّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ لدى دار طوق النجاة- بيروت.

٢٥- طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، المجلد الثاني، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٢٦- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٧- العدة، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (٣٨٠-٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض-جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

٢٨- الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم -رحمه الله- وساعده: ابنه محمد، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة– السعودية، عام النشر: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٩- الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٣٠- الفوائد البهية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، وبهامشه:

«التعليقات السنية على الفوائد البهية» للمؤلف نفسِه، عُني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين الحلبي أبو فراس النعساني (ت: ١٣٦٢هـ)، ومَيَّز ما زاده في التعليق بحصره بين (هلالين) مُصدَّرًا بـ «قلت» وانظر التنبيه الآتي. طُبِع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤هـ.

٣١- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٢- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها– دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٣- المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري (ت: ٦٠٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٤- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت: ٧٧٤ هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة– مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٥- مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م.

٣٦- المستدرك على معجم، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٣٧- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٨- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٩- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لابن الحسن الأشعري، المجلد الأول، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٤٠- منهاج السنة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.